

٥٥٥

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : توضيحات جبائية حول الخصم من المورد
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 14 مارس 2014

لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ البنك بوصفه مؤسسة مالية عمومية يتولّى في إطار تمويل المشاريع الصغرى إصدار أذون تزوّد بالتجهيزات اللازمة للمنتفعين بالمشاريع ويقوم بخلاص المزوّدين لاحقاً على أساس محاضر إستلام وتسليم بعد معاينة مصالحه للتجهيزات. وطلبتكم معرفة هل يستوجب الخصم من المورد بنسبة 1.5% بعنوان الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات وبنسبة 50% بعنوان الأداء على القيمة المضافة على المبالغ التي يدفعها للمزوّدين أم لا؟

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّ البنك التونسي للتضامن مطالب بالقيام بالخصم من المورد على المبالغ المدفوعة للمزوّدين في إطار تمويل المشاريع الصغرى لحساب المستفيدين من القروض وذلك عملاً بأحكام الفصل 51 من قانون المالية لسنة 2014 .

ويستوجب الخصم المذكور بنسبة :

- 1,5% :

✓ على كل مبلغ مدفوع في إطار فاتورة تتضمن مبلغاً يساوي أو يفوق 1000 د باعتبار كل الأداءات، حتى ولو كان المبلغ المدفوع يقل عن المبلغ المذكور،

✓ على كل مبلغ مدفوع يساوي أو يفوق 1000 د باعتبار كل الأداءات ، حتى ولو كان المبلغ المضمّن بالفاتورة يقل عن المبلغ المذكور، أي الحالة التي يتم فيها دفع مبالغ متعلقة بأكثر من فاتورة يقل مبلغ كل منها عن 1000 د باعتبار كل الأداءات.

- 50% بعنوان الأداء على القيمة المضافة على المبالغ المذكورة وذلك طبقا
لأحكام الفصل 19 مكرر من مجلة الأداء على القيمة المضافة على المبالغ
المذكورة كما تم إتمامه بالفصل 51 من قانون المالية لسنة 2014.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي